Warith Scientific Journal

صور ومجالات التعاون بين العراق والدول العربية الداعمة للتنمية المستدامة والسبل الكفيلة لتعزيزها دراسة تحليلية للمدة (2004_2022)

Images and areas of cooperation between Iraq and Arab countries supporting sustainable development and ways to enhance it: an analytical study for the period (2004-2022)

ا. د. امل اسمر زبون
Dr. Amel Asmar Zaboon
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
University of Al-Qadisiyah College of Administration and Economics
Amel.zaboon@qu.edu.iq

الباحث جعفر عباس رشك
Researcher: Jaafar Abbas
مديرية تربية / ميسان
Directorate of Education Maysan
Gafar.abbas1995@gmail.com

المستخلص :
يهدف البحث الى دراسة وتحليل اهم صور التعاون الدولي بين العراق والدول العربية مع التركز على تحقيق اهداف التنمية المستدامة والسبل الكفيلة في تحقيق تلك الاهداف بين العراق والدول العربية ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل التطورات في المؤشرات التي تناولها البحث.
ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الباحث ان التعاون الدولي من أهم الأدوات التي يمكن أن تؤثر على التنمية المستدامة في العراق، ويمكن له أن يسهم بقدر معين في معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، مثل العجز في الموارد المحلية أو العرض الكلي للسلع والخدمات، ومن ثم الانعكاس على تحسين مستوى المعيشة والاستقرار الا انه لازال دون مستوى الطموح مع الدول العربية
الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، الشراكات الاقليمية، التنمية المستدامة

Abstract:
The research aims to study and analyze the most important forms of international cooperation between Iraq and Arab countries, focusing on achieving sustainable development goals and the means to achieve these goals between Iraq and Arab countries. To achieve the research objectives, the descriptive analytical approach was used to study and analyze developments in the indicators addressed in the research.One of the most important results reached by the researcher is that international cooperation is one of the most important tools that can affect sustainable development in Iraq, and it can contribute to a certain extent in addressing the structural imbalances that the national economy suffers from.Such as a deficit in local resources or the overall supply of goods and services, which subsequently translates into improved living standards and stability, it remains below the level of ambitions achieved by Arab countries.
Keywords: International cooperation, regional partnerships, sustainable development.

1. المقدمة :

يشكل التعاون الدولي الاساس الذي تبنى عليه علاقات الدول ومصالحها المشتركة، فمن خلاله تتصاعد المنافع التي تجنيها الحكومات والشعوب ، وبه تثبت الدول مكانتها مع الدول الأخرى. ونظرا الأثر التعاون الدولي في حياة الدول ودوره في البناء والتنمية المستدامة، فقد حظي باهتمام قادة الدول ومسؤوليها وفي جميع مراحل العلاقات الدولية، ويمثل منهج التعاون أحد الخيارات الفاعلة لحشد الجهود الذاتية وتكثيفها وجمع الامكانات الفردية وتعظيمها، وتأطير ذلك كله في صيغة تعاونية تشاركية توزع الأدوار وتنسق المسؤوليات بغية تيسير الامور في التعاون الدولي ، لذلك اهتمت الأوساط الاقتصادية من حكومات ومراكز بحوث ومنظمات دوليه في موضوع التعاون الدولي

2. المبحث الاول: المنهجية العلمية للبحث

2-1- اهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث من ضرورة اتجاه العراق لتعزيز دور التعاون الدولي مع الدول العربية، لأنه العمل التعاوني يسهم في تعزيز قدرة البلدان على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

2-2- مشكلة البحث :
يمكن بيان مشكله البحث من خلال اثارت التساؤل الاتي :هل ان للتعاون بين العراق والدول العربية دور ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

2-3- فرضية البحث:
ينطلق البحث من فرضيه مفادها إن نتائج التعاون بين العراق والدول العربية على التنمية المستدامة لم تكن بالمستوى المطلوب .

2-4 - هدف البحث:
يهدف البحث إلى :-
1. التعرف على مفهوم التعاون الدولي وصوره ومدى تأثيره في تعزيز التنمية المستدامة .
2. تسليط الضوء على اهم صور التعاون الدولي بين العراق والدول العربية الداعمة للتنمية المستدامة.
3. بيان السبل الكفيلة لرفع مستوى التعاون بين العراق والدول العربيه الموجه نحو تحقيق التنمية المستدامة

2-5 - منهجية البحث:
ولغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من البحث والتحقق من فرضيته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل التطور الحاصل في المؤشرات التي تناولها البحث بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة في المصادر الرسميه الأكاديمية .

3. المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي والتنمية المستدامة،

3-1- مفهوم التعاون الدولي :The concept of international cooperation

يعد التعاون من المسائل المحورية في حقل العلاقات الدولية، لذا فأن الدول مهما كان حجمها الاقتصادي او السياسي او السكاني لا يمكنها ان تجد لها مكان من النظام الدولي الجديد القائم على العولمة والتكتلات الاقتصادية مالم تعد التعاون مرتكزاً اساسياً يمكن الاعتماد عليه في رسم تصورات المستقبل.

وقد اجمعت الدراسات المختلفة على ان مفهوم التعاون الدولي قد ظهر بعد تصفية الاستعمار الذي خضعت له معظم الدول النامية وظهور الحرب الباردة التي طغى فيها الصراع على مراكز النفوذ الإقليمي أضف إلى ذلك بروز ظاهرة العولمة وتناميها خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، الامر الذي اسهم في خلق وعي عالمي بخطورة التهديدات وضرورة الاهتمام بالتعاون الجماعي المتعدد الابعاد والمستويات من خلال تكثيف العمل على المستوى العالمي عبر مشاريع الشراكة والتكامل والاندماج، كما ان هذا المفهوم تم استخدامه في الادبيات الاقتصادية والعالمية لوصف التعاملات والتقارب الاقتصادي بين دولتين او اكثر ضمن نطاق اقليمي او في اطار مؤسسه دوليه محدده لحل المسائل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد عرف كورتر التعاون الدولي من الناحية الاقتصادية بانة عقد او اتفاق بين طرفين او دولتين فيما يتعلق بإنتاج معين او خدمة او نشاط تجاري على اساس ثابت ومستقر ودائم ولا يقتصر على مشاركة الطرفين في راس المال بل يشمل المساهمة التقنية والمعرفية . وفي هذا الصدد يشير مفهوم التعاون في المجال الاقتصادي الى اقامة مشاريع و اعمال استثمارية بين الدول وتوفير الخبرات ونقل التكنولوجيا، فضلًا عن ازدياد معدلات التبادل التجاري بين الدول المتعاونة (Korter, 2009:479) (Aisha, 2019:6

3-2- اهداف التعاون الدولي : International cooperation objectives

تختلف أهداف التعاون الدولي من دولة إلى أخرى ، وقد تكون اقتصادية مثل تحقيق المصالح الخاصة للبلد أو سياسية او اجتماعية ، ويمكن بيان اهم هذه الأهداف بالاتي:-

1. أن التعاون الاقتصادي يمثل احد الاركان الأساسية لقيام نظام اقتصادي دولي يقوم على العدل والمساواة والتكافؤ ويسهم بتوفير عوامل النهوض والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الفقيرة من خلال تقديم المساعدات ونقل الخبرات وتقديم المشورة الفنية والتكنلوجيا الحديثة وإمكانية الوصول إلى الأسواق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. مواجهة العديد من المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، مثل تغير المناخ وتراجع التنوع البيولوجي وندرة المياه وتدهور المحيطات والهجرة واسعة النطاق والتحاليل الضريبي وبعض أشكال التجارة المدمرة اجتماعيا (تجارة الأعضاء والأسلحة) وتيسير الحلول لها
3. تعظيم المنافع وتخفيض التكاليف وتعزيز وتسهيل عملية التنمية المستدامة واستخدام الإمكانات الاقتصادية للدول المتعاونة لأنه في ظل العولمة الاقتصادية لا يمكن للدول الفردية الحفاظ على وضعها وحصتها في الأسواق العالمية بسبب تزايد المنافسة الدولية (Al-Imam, 2004: 46)
4. وضع خطط للمحافظة على البيئة والعمل على تخفيض معدلات التلوث ومكافحة التغيرات المناخية

5. تعزيز التجارة الخارجية والاستثمار بين الدول والمحافظة على استقرار النظم التجارية المتعددة الاطراف، من خلال توفير فرص الحصول إلى أسواق جديدة تسهم في تنويع اقتصادات الأطراف المتعاونة وتقليل الاعتماد على سوق واحدة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي ولاسيما في الدول التي تواجه مشاكل في جذب الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يساعد في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتميز بيئة الاستثمار مما يسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية لها (Al-Shafi'i, 2002: 86)

3-3- مفهوم واهداف التنمية المستدامة:The concept and goals of sustainable development

1. مفهوم التنمية المستدامة

لقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر إلى التنمية بأنها قضية اقتصادية بحته لا تتجاوز من كونها تطبيقات اقتصادية بعيدة عن القضايا البيئية والاجتماعية، الا انه مع التطور الذي حدث في العالم ادى إلى ظهور مصطلح جديد في واخر القرن العشرين الا وهو التنمية المستدامة الذي جعل من العنصر البشري محوراً اساسياً في عملية التنمية ، ويعمل على الربط بين الانشطة التي تهدف الى تحقيق النمو من جهة والسعي نحو المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية في جهة أخرى، ولقد كان اول ظهور لهذا المصطلح في عام 1972 خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الانسانية الذي نظمه الامم المتحدة إذ عُد بمثابة خطوة نحو الاهتمام بالبيئة ، وتم الاعلان فيه بأن الفقر وغياب التنمية هما من اشد اعداء البيئة ودعا الحكومات لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، واصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار المنظور البيئي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بوصفه هدفاً عاماً يسعى لتحقيقه المجتمع الدولي (Ghoneim and Majda, 2007: 20).

وقد عرفتها لجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية في عام 1987، بانها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دونه التضحية في قدرة الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهما (Masoud, 2018: 379) في حين عرفها الاقتصادي الشهير " روبرت "سولو Robert Solo في عام 1991م ، بانها التنمية التي تسعى الى عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي " من هذا المنطلق يرى سولو أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة الادخار والاستثمار، لأنها تتعلق بالاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المختلفة (Attia, 2004: 205)

وبشكل عام فان التنمية المستدامة تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل. فهي تهدف إلى أن ترك الجيل الحالي رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثة أو أفضل منه للأجيال المقبلة. (Mensah, & Enu-Kwesi،2018:24:25)

2. **اهداف التنمية المستدامة:** توجد العديد من الاهداف التي تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى تحقيقها والتي من خلالها يمكن معرفة التقدم المحرز الذي حققه البلد في هذا المجال، اذ تهدف التنمية المستدامة إلى تنشيط النمو وذلك بالتوجه نحو حل مشاكل الفئات الكبيرة من المجتمع الذين يعيشون في فقر مدقع والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية لهم، (Breuer, A., Janetschek،2019:2:4) ويمكن التطرق الى هذه الاهداف وكما يأتي :-

أ) **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان** : من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ،

ب) **الاستخدام العقلاني للموارد** : وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني(Othman, 2010: 7)

ت) **استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق اهداف المجتمع:** ان التعاطي مع التكنولوجيا وتوظيفها بما يخدم أهداف المجتمع ودورها التنموي في تجاوز المخاطر البيئية وتحقيق نمو اقتصادي وتقني بالشكل الذي يحفظ الموارد الطبيعية والبيئية ،

ث) **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**: من خلال تنمية شعور افراد المجتمع بالمسؤولية وجعلهم يشاركون في وضع الحلول للمشاكل القائمة عن طريق تعديل نماذج السلوك الاستهلاكي وأنماطه ولاسيما تلك المبددة للموارد والملوثة للبيئة وبالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ج) **تحقيق نمو اقتصادي :** من خلال المحافظة على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، (Majid, 2011: 2).

ح) **احداث تغييرات مناسبة في أولويات المجتمع وحاجاته:** وذلك باتباع طرق تلائم امكانات ذلك المجتمع، لتحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية،

خ) **توفير الطاقة المستدامة الجيدة لكافة افراد المجتمع :** يعني ذلك تساوي الفرص في الاستفادة من الكهرباء وتكنولوجيا الوقود النظيف وسيتطلب ذلك تعاوناً دولياً أفضل واستثمارات أكبر في تكنولوجيا الطاقة النظيفة والبنية التحتية، لا سيما في البلدان النامية(Muhammad, 2015: 2) .

د) **توفير التعليم الجيد لكافة افراد المجتمع:** و يساعد التعليم على الحد من عدم المساواة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين. كما أنه يمكّن الناس في كل مكان من العيش حياة أكثر صحة واستدامة (Saner& Nguyen،2019:3:6) ويمكن ملاحظة هذه الاهداف من خلال الشكل (1)

الشكل (1) اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

Suorce: United Nations Evaluation group, UNIEF, Sustal EVAl partners, 2007, p:16

3- دور التعاون الدولي في تعزيز التنمية المستدامة

اصبح التعاون الدولي من أهم البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر ، وما يتعلق بخطة عام 2030، إذ ان الهدف(16) من أهداف التنمية المستدامة يدعو لتشجيع إقامة مجتمعات تعاونية مسالمة لا يُهمّش فيها أحد الاخر، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، والهدف(17) يسعى لتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامه.

ويمكن تسليط الضوء على دور التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة و يمكن ايجازها بالاتي (Hadi 2015 (170) (Al-Issawi, 2000: 35) (Cyrus، 2016:3)

1. الحد من الفقر من خلال ضمان تمتع الفقراء بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية عن طريق خلق فرص العمل تخدم الفقراء والمهمشين وتمويل المشاريع الصغيرة والقامة مشاريع توسع نطاق الشمول المالي وتحقيق التكامل الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية اللائقة للسكان مما ينعكس ايجابا على التنمية المستدامة.
2. تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دعم المبادرات التي تركز على التمكين الاقتصادي للمرأة.
3. تطوير وتوجيه السياسات البيئية التي تسهم في تحقيق الاستثمار الرشيد للموارد الطبيعية وعدم قدرها أو استنزافها من خلال التعاون والشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع البلدان المتطورة .
4. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف التنمية المستدامة وذلك من أجل تحسين حياة المجتمع وتنمية رأس المال البشري من خلال المبادرات التعاونية لتعزيز التعلم وبناء القدرات وتبادل المعرفة والخبرات.

5. التوسع في مجال الطاقة النظيفة من خلال تحفيز اصحاب المصلحة في تحفيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء.
6. تطوير حلول مبتكره لمعالجة التغيرات المناخية مثل القيام بإحلال الزراعة الذكية مناخياً
7. يوفر التعاون الدولي فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي المستدام من خلال تنويع قاعدة الانتاج الضيقة، وتوفير فرص العمل المستدام والاستثمار في مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات القائمة والجديدة يرافق ذلك إتباع سياسات واجراءات مناسبة لتجسيد هذه الاعمال من خلال تأثير التعاون الدولي من خلال الاستثمار والتجارة .

كما ان مبادرات التعاون الدولي لها تأثير على التنمية المستدامة من خلال استغلال وتحرير الطاقات غير المستغلة وذلك بوضع نظم وآليات مسؤولة توازن بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحفاظ على استدامة الموارد الاقتصادية التي تسهم في نمو وتطوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتعاونة وذلك من خلال :- (taqadom.aspdkw.com) (United Nations Report, 2016: 84:81)

أ- استعادة القدرات الاقتصادية والإنتاجية للبلدان المتعاونة عن طريق تعزيز الشراكات التنموية وممارسات الإدارة المسؤولة من أجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

ب- تحقيق إدارة أفضل وأكثر كفاءة للموارد بهدف تحسين الأداء الاقتصادي و البيئي والاجتماعي، بالتركز على الاستراتيجيات التنموية المستدامة، وتهيئة الظروف من أجل تعزيز الشراكات والممارسات السليمة في مجال التنمية المستدامة بطريقة تعاونية مستدامة.

ت- تحسين الأداء الاجتماعي من خلال التعاون على توفير فرص العمل وتحسين سبل العيش والعدالة الاجتماعية وتوفير نظم غذائية آمنة من خلال عملية الشراكة التي تسهم في نمو وتطوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتعاونة من اجل النهوض بالواقع التنموي.

ث- اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز التعاون الدولي بين البلدان بتشجيع وضع سياسات تشجع الاستثمار والابتكار بغية إتاحة فرص اقتصادية جديدة من شأنها دمج الجوانب الرئيسة للأداء الاقتصادي مع النمو الاقتصادي وتوليد الثروة .

ج- ان التعاون الدولي يسهم في توفير الدعم المالي والفني لبناء القدرات للمجتمعات المحلية مما يسهم في تنمية رأس المال وينعكس ايجاباً على تحقيق التنمية المستدامة ويتطلب ذلك القيام برسم وتصميم استراتيجيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتعاونة، وتتم على أساس تبادل المنافع والتعاون المشترك من أجل النهوض باقتصاداتها(Mustafa, 1994: 66)

4.المبحث الثالث : تحليل صور التعاون الدولي بين العراق والدول العربية الداعمة للتنمية المستدامة

4-1 - صور التعاون الاقتصادي بين العراق والدول العربية: يشهد التعاون الاقتصادي بين العراق والدول العربية تطوراً ملحوظاً مدفوعاً برغبة مشتركة في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أن العراق يمتلك مقومات كبيرة اقتصادياً بين الدول المجاورة له، تتمثل باحتياطاته الهائلة من النفط وموقعة الجغرافي الاستراتيجي، بينما تمتلك الدول العربية الأخرى رؤوس أموال وفوائض مالية تبحث عن فرص استثمارية مجدية ، كما أن التعاون مع الدول العربية سوف يؤدي إلى تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين العراق والدول العربية، وبشكل عام يمكن الاشارة الى بعض صور التعاون بين العراق والدول العربية وكالاتي:- (Iraqi Ministry of Foreign Affairs, moFa.gov.ig) (Al-Shammari, 2023: 19) :-

1. التعاون الاقتصادي بين العراق والدول العربية ويتضمن المجالات الاتية :-

أ. التعاون في مجال التجارة والاستثمار بين العراق والدول العربية : تعد التجارة البينية مع دول الجوار من أهم مقومات نهوض الاقتصاد وازدهار قطاعاته الصناعية والتجارية وغيرها، لهذا دأب العراق على تعزيز علاقاته مع هذه الدول ولاسيما العربية منها، اذا تربط العراق بالأردن علاقات تجارية وثيقة وعزز هذه العلاقات بمجموعة من الاتفاقيات بينها، كما منها اتفاقية التعاون الاقتصادي التجاري التي تعرف (من الباب إلى الباب) بينهما والتي تقضي بإمكانية دخول الشاحنات الأردنية والعراقية إلى البلدين وتتضمن إعفاء السلع من التعريفة الجمركية الأمر الذي يعزز التعاون التجاري بين البلدين وزيادة الاستثمارات البينية مع دول الجوار(اذهيب،https://www.aljazeera.net2022) وكذلك تأسست المنطقة التجارية الحرة (العراقية _ الأردنية) في عام 2004، في معبر الكرامة الحدودي لتسهيل تجارة الترانزيت والمبادلات التجارية الدولية والصناعات التصديرية وخدمة المستثمرين في البلدين، ومختلف دول العالم وتم تخصيص (10,000)دونم لإقامة منطقتي تجارة عامة وأخرى خاصة متعددة الأغراض و العمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء العراقي لعام 2017 ، بإعفاء عدد من السلع والخدمات من التعريفة الكمركية اعتباراً من عام 2019 ، وقد شكل النفط عنصراً مهما في تجارة العراق مع الأردن، إذ قام العراق بتأمين معظم احتياجات الأردن في الطاقة بأسعار منخفضة عن سعر السوق وذلك وفقاً لمذكرة التفاهم التي وقعت في

عام(2008) وبلغت حجم الاستثمارات العراقية الأردنية عام (2013) حوالي(12) مليار دولار، وقدرت الاستثمارات العراقية في بورصة عمان نحو(295) مليون دينار اردني (Kitan, 2019: 5)

وبخصوص العلاقات الاقتصادية بين العراق و دولة الإمارات العربية المتحدة فقد شهدت تطوراً كبيراً نتيجة لحرص الطرفان على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما في المجالات كافة ولاسيما التجارية والاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية من خلال تنمية التجارة و زيادة التبادل التجاري وتشجيع حركة الاستثمار ودعوه رجال الأعمال للتبادل الزيارات وتأسيس مجلس الأعمال الإماراتي العراقي لتسهيل إجراءات التعاون الذي يخدم المصلحة المشتركة للبلدين ومنها اتفاقية تجنب الازواج الضريبي ومنع التهريب المالي بين البلدين في عام 2017 واستثمارها نحو (3) مليار دولار في العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وخلق فرص جديدة للتعاون والشراكات ودفع عجلة النمو الاقتصادي ، فضلاً عن توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين في عام 2021 (الامارات العربية ، وزارة الخارجية، https://.mofa.gor.ae)، مما يعكس صورة ايجابية في بيانات التجارة البينية ، إذ ارتفع إجمالي حجم التجارة بين العراق و دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (27.434) مليار دولار في عام 2023 مسجلا نمواً ملحوظاً بلغ حوالي (9.6%) عن العام الذي سبقه مما يؤكد التوسع الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين البلدين (Shatha، 2024: https://rawabetcenter.com/cacer)

كما سعى العراق الى تعزيز التعاون الاقتصادي مع السعودية من خلال تشكيل مجلس الأعمال السعودي العراقي ، وذلك لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتعاون بين البلدين من خلال تمكين القطاع الخاص السعودي من الاستثمار في العراق وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين، وكذلك تعزيز التبادل التجاري بينهما، إذ بلغ متوسط نمو التبادل التجاري بين السعودية والعراق من المدة(2000 _2019) نحو(42%) وبلغت قيمة التبادل التجاري بينهما نحو(2.97) مليار ريال منها (2.95) صادرات و (26) استيراداتها من العراق ومن المتوقع أن يرتفع التبادل التجاري بين العراق والسعودية بعد افتتاح منفذ عرعر الذي يربط السعودية بالعراق من الحدود الشمالية للسعودية بعد إغلاقه منذ عام 1990 ما يسهم في خفض التكاليف واردات العراق من السعودية والعكس كذلك(https://shafaq.com) وقد بلغ حجم التبادل التجاري (1.5) مليار دولار في عام 2022 بارتفاع بلغت نسبة حوالي(50%) مقارنة بعام 2021، مما يعزز حرص الجانبين على تعزيز العلاقات والتعاون المشترك،(https://okaz.com.sa) ومن المبادرات الأخرى التي تعمل على تعزيز التعاون التجاري بين البلدين هي مبادرة تنمية الصادرات السعودية لتعزيز نفاذ المنتجات السعودية للسوق العراقي ، وذلك بإدراج المنتجات السعودية في متاجر التجزئة والمنصات الرقمية داخل أحد أهم الأسواق الواعدة وتم ربط اكثر من (20) شركة سعودية مع أكثر من(10) موزعين ووكلاء معتمدين في العراق، وقد أسهم ذلك في خلق فرصة لوجود(564) منتجاً سعودياً في متاجر التجزئة بالعراق فضلاً عن المتاجر الإلكترونية (طلباتي وليمونة) مما يؤدي إلى زيادة الحركة التجارية بين العراق والسعودية (https://www.sudiex Ports.gov.sa)

وابرم الجانبان المصري والعراقي اتفاقية التعاون في مجال إقامة مدن اقتصادية وصناعية تشمل الصناعات النسيجية والجلود والأدوية البيطرية والمبيدات الزراعية، كما تسعى مصر إلى التعاون مع العراق في تأهيل المصانع العراقية المملوكة للدولة من خلال الاستثمارات الصناعية وتنفيذ برامج النفط مقابل الأعمار، وقد بلغ حجم الاستثمارات المصرية في العراق نحو(200)مليون دولار في حين أنه حجم الاستثمارات العراقية في مصر حوالي(500)مليون دولار في عام 2022 وأن قيمة التبادل التجاري بين البلدين بلغت نحو(500) مليون دولار مع وجود فرصة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين من خلال توقيع (15) اتفاقية في عام 2020 و (11) مذكرة تفاهم في عام 2023 تهتم بكافة المجالات الاقتصادية والاستثمار بين البلدين(Iraqi Observer, https://rased) (Iraqi Ministry of Trade, https://mot.gor.iq)

وتشكل العلاقة بين العراق ودولة قطر علامة فارقة في سياق التطورات في شبكة علاقاتها الإقليمية إذ عقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم ،وفقاً لذلك فقد أعلنت مجموعة (استثمارات القابضة القطرية) عن حزمة من الاستثمارات في العراق إذا وقعت اتفاقية بقيمة(7) مليار دولار مع الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية في مجالات التطوير العقاري والسياحي، فضلاً عن تشغيل المستشفيات وادارتها ويتضمن بناء مجمعات سكنية وفنادق خمس نجوم في مسعى لتطوير قطاع السياحة في العراق، وفي نيسان 2023 أعلنت شركة الملاحة القطرية المختصة في مجال الخدمات البحرية اللوجستية عن توسيع عملياتها لتشمل شحن البضائع الى ميناء ام قصر في جنوب العراق، مما يسهل وصولها ونقلها بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، ولعل المشروع الأضخم لقطر في العراق هو مشروع شركة(توتال انرجيز) وشركة نفط البصرة وشركة قطر للطاقة في العراق، ويتمثل بمشروع نمو الغاز المتكامل ويتضمن مجالات الغاز والنفط والمياه والطاقة الشمسية بين الحكومة العراقية وشركة (توتال انرجيز)الفرنسية وتبلغ حصة قطر في المشروع نحو(25%) وبقيمة بلغت(27) مليار دولار الذي تأجل بسبب الخلافات الداخلية حول تنفيذ المشروع وإدارته (Aladdin، 2024: https:// mecouncil.ong) وقد كشفت الوكالة القطرية للتنمية والترويج أن صادرات القطاع الخاص القطري الى العراق قد نمت بنسبة (18%) في عام 2022، فضلاً عما سبق ذكرة يمكن ملاحظة الجدول(1) الذي يبين أهم الاتفاقيات التي ابرمها العراق مع الدول العربية في مجالات التعاون المختلفة.

الجدول (1) اتفاقيات التعاون بين العراق والدول العربية خلال المدة (2020 -2024)

ت	اسم الدولة	العنوان	تاريخ التوقيع
1	السعودية	اتفاقية النقل البري والبحري بين العراق والسعودية عام 2021 لتسهيل التبادل التجاري والتي دخلت حيز التنفيذ بافتتاح المنفذ البري لنقل البضائع والمسافرين بين البلدين بعد اغلاق دام لأكثر من ثلاثة عقود	2020
	مصر	مذكرة التفاهم في مجال رسم السياسات الاقتصادية والتنموية والعمل الاحصائي والتعاون الدولي والاقليمي بين وزارة التخطيط بجمهورية العراق ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية.	2020
2	السعودية	مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط العراقية ووزارة الاقتصاد السعودية للتعاون في مجال التخطيط التنموي للتنوع الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة	2021
3	هيئة التفتيش لدول مجلس التعاون الخليجي	مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية في جمهورية العراق و هيئة التفتيش لدول مجلس التعاون الخليجي	2022
4	فلسطين	مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في جمهورية العراق ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	2022
5	الكويت	مذكرة تفاهم للتعاون الانمائي بين وزارة التخطيط في جمهورية العراق والمعهد العربي للتخطيط	2022
6	الاردن	مذكرة التفاهم في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في جمهورية العراق ومؤسسة المواصفات والمقاييس في المملكة الأردنية	2023
7	الامارات	مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال البيئي، و تهدف المذكرة الى تحقيق الشراكة الاستراتيجية بما يخص التنمية المستدامة ودعم الاطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي في مجال حماية البيئة	2023
8	مصر	مذكرة تفاهم في مجال تبادل الخبرات بين ووزارة التخطيط في جمهورية العراق ووزارة التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية	2024

Source: Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Department of International Cooperation, International Relations Section, Multiple pages (2020-2024(

وبعد هذا الاستعراض يمكن تتبع حجم الصادرات البينية للعراق مع الدول العربية من خلال الجدول (1) الذي يلاحظ من خلاله أن قيمة صادرات العراق للدول العربية قد شهدت بشكل عام ارتفاعاً خلال مدة الدراسة من(1465,31) مليون دولار في عام 2004 لتصل إلى (2966,88) مليون دولار في عام 2022، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات الى دول العالم الاخرى التي ارتفعت قيمتها من (14062,13) مليون دولار، في عام 2004 لتصل الى (64182,57) مليون دولار في عام 2022 وهو ناتج لارتفاع مستوى التعاون والشراكات بين العراق والدول العربية، ما عدا بعض السنوات التي شهدت انخفاضاً في قيمة الصادرات متأثرة بالأوضاع الداخلية والخارجية التي تمثلت بالأزمة المالية في 2009، وانخفاض أسعار النفط العالمية وكذلك الحرب مع العصابات الإرهابية خلال عام(2015_ 2014_ 2016) فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وانخفاض الصادرات النفطية نتيجة للتخريب التي طال المنشآت النفطية والأزمة المزدوجة التي حدثت أواخر عام 2019 أدت إلى الإغلاق وتوقف الأنشطة الاقتصادية مما أثار على انخفاض الصادرات في عام 2020، لكن سرعان ما عاود الارتفاع في السنتين الاخيرين من مدة الدراسة (2021_2022) وذلك بسبب استقرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانفتاح العراق على الدول العربية ودول العالم الاخرى من خلال عقد شراكات اقليمية عربية وعالمية.

الجدول (2) اجمالي قيمة الصادرات العراقية مع الدول العربية ودول العالم الاخرى للمدة (2004_2022) (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات مع الدول العربية	اجمالي الصادرات مع دول العالم	اجمالي الصادرات
2004	1465,31	14062,13	15527,44
2005	862,80	25503,93	26366,73
2006	1068,27	33719,53	34787,8
2007	1388,23	36869,77	38258
2008	2106,67	56415,28	58521,95
2009	784,45	32471,85	33256,3
2010	1040,23	45580,10	46620,33
2011	2569,50	69146,05	71715,55
2012	2832,68	79717,72	82550,4
2013	3142,33	77247,02	80389,35
2014	2764,50	73797,37	76561,87
2015	1432,67	38221,26	39653,93
2016	1269,61	35494,24	36763,85
2017	1583,81	51274,65	52858,46
2018	1254,04	77549,08	78803,12
2019	2196,63	72324,97	74521,6
2020	1480,30	41343,08	42823,38
2021	2823,15	78879,66	81702,81
2022	2966,88	64182,57	67149,45

Department of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin for the years (2004-2022) various years, multiple pages.

ب. التعاون في مجالات الطاقة بشكل عام والطاقة المتجددة بشكل خاص : يعد العراق خامس دولة منتجة للنفط في العالم وثاني دولة منتجة على مستوى الدول العربية الأمر الذي يجعله شريكاً استراتيجياً هاماً للدول العربية في مجال الطاقة بشكل عام والطاقة المتجددة بشكل خاص، ولاسيما فيما يتعلق في تنسيق المواقف في مجال الطاقة تحت مظلة المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط أوابك ،واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية للأعضاء، مع العمل على التوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في البلدان الأعضاء والمساعدة في تبادل المعلومات والخبرات واتاحة الفرص للعمل والتدريب في الدول الأعضاء التي تتوفر لديها الإمكانيات، والاستفادة من الموارد المالية للدول الأعضاء في إنشاء مشاريع مشتركة في مختلف أوجه الصناعة البترولية، أضف إلى ذلك التعاون في حل المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء في مجال الصناعة البترولية(Organization of Arab Countries, https://oapecrg.org)

وفي السياق ذاته يلاحظ وجود تعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما مع السعودية في مجال إتمام مشروع الربط الكهربائي إذ تم إبرام اتفاقية مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال مؤتمر الطاقة الذي عقد في بغداد عام 2019، والذي يهدف إلى مد خطين للكهرباء بطول(300) كم2 لأستيراد الطاقة من الخليج، وتم الاتفاق من خلال الاجتماعات التنسيقية بين الجانبين على تغطية قيمة المشروع البالغ(220) مليون دولار من صناديق الائتمان الخليجية وتسددها وزارة الكهرباء العراقية على شكل أقساط، وقد دخل هذا المشروع حيز التنفيذ في حزيران 2023 ومن المقرر ايضاً القيام بمد خط الربط الكهربائي من محطة الوفرة في الكويت إلى محطة الفاو جنوب العراق وبسعة تصل إلى (600)ميغاواط ، كمرحلة أولى، مما يعزز التعاون بين العراق ودول الخليج العربي كما أنه يسهم في تنويع مصادر الحصول على الطاقة في العراق(Electricity Interconnection Project 2023, https://alttaqa.net)

كما بدأت الخطوات الفعلية لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي مع دولة الأردن في عام 2023 من خلال مد خط مشترك بين محطتي تحويل الريشة الكهربائية الاردنية ومحطة الرطبة الحدودية العراقية وبجهد (132) ميغاواط لتغذية احمال منطقة الرطبة الحدودية القريبة من حدود الاردن ،وقد سبق ذلك التاريخ توقيع عقد بيع الكهرباء في عام 2020، يتم من خلاله انشاء

خط نقل هوائي كمرحلة اولى يربط محطة تحويل الريشة الاردنية مع محطة تحويل القائم العراقية بطول (6) شرق الاراضي الاردنية، و(330) كم غرب الاراضي العراقية (Al-Junaidi ،https://www.aa.com.tr)

4-2- التعاون بين العراق والدول العربية في المجال البيئي:-

تزايدت اهتمامات الدول العربية ومنها العراق بالتنمية البيئية في إطار الجهود المبذولة في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، وسعت إلى استحداث اطر مؤسسية لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذلك سعى العراق إلى تعزيز التعاون مع البلدان العربية في هذا المجال بالنظر للمشاكل البيئية التي يعاني منها العراق ومنها شحة المياه والتصحر والتلوث البيئي، مما يتطلب جهداً تعاونياً لحل تلك المشاكل البيئية، و بالرغم من أن التعاون العربي العراقي في مجال البيئة لايزال محدود، إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى أهمية الاتفاقات التي عقدها العراق مع بعض الدول العربية في هذا المجال ومنها:-

1) اتفاقية حماية البيئة بين العراق والكويت: التي وقعت في عام 2013 وتم المصادقة عليها في عام 2015 وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجال حماية وتحسين البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية(Iraqi Parliament 2015, https://archive3.parliament.iq)
2) مذكرة تفاهم بين العراق والإمارات عام 2023: وتهدف إلى تعزيز التعاون في المجال البيئي وتحقيق الشراكة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي في مجال حماية البيئة والعمل على تنسيق الجهود بين البلدين فيما يخص التغيرات المناخية والتعاون في تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات الوطنية في جميع المجالات الخاصة بعملية حماية البيئة (Ministry of Foreign Affairs ،mofa.gou.iq)
3) مذكرة تعاون بين العراق وتونس عام 2024 ، تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال حماية البيئة بين البلدين، وتأتي هذه الخطوة في إطار السعي لرفع مستوى الوعي البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، وتتضمن مجالات التعاون في مراقبة نوعية المياه الداخلية، ومعالجة مياه الشرب والصرف الصحي بشكل صحي وامن ، فضلاً عن إدارة النفايات وتطوير منظومة معالجتها للحفاظ على البيئة والصحة مما يشكل خطوة إيجابية في بناء شراكة بيئية بين العراق وتونس (https://www.ina.iq)
4) مبادرة الشرق الأوسط الأخضر : وهي مبادرة إقليمية تقودها السعودية، والعراق أحد الدول الداعمة لها والتي تم إطلاقها في عام 2022، وتهدف إلى الحد من تأثيرات تغير المناخ على المنطقة والعمل المشترك لتحقيق أهداف العمل المناخ العالمي من خلال توسيع التعاون الإقليمي وإنشاء بنية تحتية كفيلة بخفض الانبعاثات وحماية البيئة وتم من خلالها تخصيص مبلغ (2.5) مليار دولار أمريكي، لدعم مشاريع المبادرة وأنشطة الحوكمة وتتضمن هذه المبادرة زراعة(50) مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الاوسط ،أي ما يعادل (5%) من هدف التشجير العالمي مما يعني استصلاح(200) مليون هكتار، من الأراضي المتدهورة و سيكون (10) مليار شجرة يتم زراعتها داخل السعودية و (40) مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة خلال العقود القادمة مما يسهم في تخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون حول العالم بنسبة (2.5%) كما انها تدعم جهود المنطقة لخفض انبعاثات مكافئ ثاني اوكسيد الكربون بمقدار (670) طن وبما يعادل(10%) من المساهمات العالمية من الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وتشجيع الابتكار والنمو في مصادر الطاقة المتجددة(Green Middle East Initiative, Promoting Climate Action in the Region, (https://www.greeninitiativesgor.sa)

4-3 - التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا بين العراق والدول العربية:-

إن التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا يتيح للعراق اعادة بناء مؤسساته العلمية والبحثية والاستثمارات الامثل للقدرات المتاحة وإتاحة المجال في تبادل الخبرات بين العراق والبلدان العربية وفي هذا الإطار فقد عقد العراق اتفاقيات تعاونية يمكن ذكرها بالاتي:-

1) الاتفاق التعاوني للدول العربية في مجال البحث والتنمية في مجال العلم والتكنولوجيا النووية (اتفاق عراسيا) وهو اتفاق تعاوني بين الدول العربية دخل حيز التنفيذ في عام 2000 ويشمل العراق ومجموعة من الدول العربية، ويهدف هذا الاتفاق إلى سد الاحتياجات ذات الأولوية المشتركة بين الدول العربية في ما يخص التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كالصحة والتغذية والزراعة والبيئة وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشاريع التعاونية للبلدان الأعضاء والتعاون التقني الذي يهدف إلى معالجة الأولويات الإقليمية بما يتماشى مع الخطط التنموية للدول الأعضاء وتعزيز قدراتها ومساعدتها في تبادل المعارف والخبرات، وقد نظم من خلال هذا الاتفاق أكثر من(116) دورة تدريبية و(234) منحة دراسة و (72) مهمة خبراء، مما ادى إلى تزويد المهتمين بمهارات وقدرات جديدة في مجال الطب النووي والعلاج الإشعاعي للأورام وإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، كما اسهم هذا الاتفاق في تنمية القدرات التقنية للموارد البشرية في المنطقة من خلال اكثر من(55) مشروع من مشاريع الوكالة للتعاون التقني في الطب النووي والعلوم النووية (International Atomic Energy Agency,2022، iaea.org)

2) اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي مع سوريا في عام 2001 وتهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات المختلفة ومنها المجال العلمي.
3) اتفاقية التعاون بين العراق ومصر عام 2004 وتتضمن توأمة الجامعات في البلدين وتبادل الخبرات والمنح الدراسية في مجال الدراسات العليا، فضلاً عن تنظيم سفرات تدريبية للطلبة والأشراف المشتركة على الطلبة للدراسات العليا(Scientific Exchange Agreement, Iraq-Egypt https://www.kuna.net.kw)
4) اتفاقية التعاون بين الحكومة العراقية ودولة الكويت في عام 2013 في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتهدف إلى تعزيز التعاون العلمي والثقافي بين البلدين وتتضمن الاتفاقية تبادل المنح الدراسية وأعضاء الهيئات التدريسية وتنظيم الندوات والمؤتمرات والإشراف المشترك على الطلبة في الدراسات .
5) عقدت العديد من مذكرات التفاهم بين الجامعات العراقية والعربية ومنها على سبيل المثال، مذكرة التفاهم بين جامعة بغداد وجامعة مؤتة الأردنية وتهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم أنشطة علمية و ورش تدريبية وتشجيع الأشراف والمشاركة في المناقشات وتبادل الطلبة في الاختصاصات ذات الاهتمام المشتركة وفي سياق تشجيع التعاون المشترك بين العراق ودول العالم الاخرى بما فيها الدول العربية، (Memorandum of Understanding between the University of Baghdad and Mutah University of Jordan, https://scd_gate.iq),
6) كما قام العراق بإطلاق برنامج (ادرس) في العراق عام 2024 الذي يهدف إلى توفير منح دراسية للدول العربية والأجنبية للحصول على شهادات علمية من الجامعات العراقية

4-4- السبل الكفيلة لتعزيز التعاون بين العراق والدول العربية

ان واقع الحال في العراق يشير إلى وجود عوائق أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع عملية التعاون الدولي والمؤشرات الخاصة بالشراكات الدولية والإقليمية ولاسيما ما يتعلق منها في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية لأجندة 2030 نتيجة الحروب والصراعات ولاسيما الصراع مع العصابات الإرهابية المستمرة الأمر الذي أدى إلى تراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض حجم الصادرات والاستثمارات، كما اسهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة اعداد النازحين واللاجئين ومن أجل مواصلة مسيرة الاهداف الإنمائية لأجندة 2030 وانجاز مالم يتم تحقيقية منها، حيث يأتي التعاون الدولي بوصفه أحد الحلول المطروحة لتحقيق تلك الاهداف لانها تمثل برنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار وتعزيز السلام العالمي والتنمية المستدامة، لأن أهداف التنمية المستدامة 2030 والبالغ عددها(17)هدفاً وغاياتها البالغة (169) غاية تؤكد على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحاتها لأنها متكاملة غير قابلة للتجزئة كما انها تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي)، لذلك يسعى العراق نحو عقد تعاون دولي يعمل على إنهاء الفقر والجوع الذي يعد أكبر التحديات التي تواجه دول العالم لكونه شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة ، ولأجل الانتقال نحو عقد شراكات إقليمية فعاله يجيب العمل على اتباع سياسات تعمل على النهوض بالمستوى التنموي في العراق وتعزيز التعاون الدولي ومنها الآتي :-

1. تعزيز العمل الإقليمي الإنمائي الذي يدعو إلى تحرير الوصول إلى الأسواق مع كافة التدابير والسياسات اللازمة لإنجاز هذا الغرض .
2. توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الدولية من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمارات وتعديل التشريعات والأنظمة الخاصة.
3. رسم سياسات واستراتيجيات تتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة في الدولة التي تسهم في تشجيع عملية الشراكات الهادفة لبناء مجتمعات مستدامة مع أخذ النظر بالاعتبار وضع المعايير اللازمة لسياسات المنافسة الإقليمية.
4. ومن أجل تعزيز الشراكة والتعاون الدولي لأجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من التصدي لبناء الهياكل الأساسية والتكامل المالي والتكنولوجيا والاستثمار.
5. إيلاء المقاصد الإنمائية أولوية عند عقد الشراكات الإقليمية والدولية.
6. تعزيز وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية واستكشاف مقاييس التقدم في مجال التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي او تتجاوزه.
7. تعزيز الحوكمة الاقتصادية المستجيبة للصدمات الاقتصادية العابرة للحدود.
8. العمل على تعزيز الاتفاقيات الموجهة نحو إدارة الملف المائي مع دول الجوار لمعالجة مشاكل الجفاف والتصحر وتطوير صيغة التعاون في هذا المجال سواء كانت ثنائية أو متعدد الأطراف
9. إيلاء أهمية للسياسات والبرامج الخاصة بالنهوض بقطاعي الصحة والتعليم وتشجيع كافة المبادرات الدولية الداعمة للتطوير والمشاريع المشتركة في مجال البنية التحتية الخاصة بها .
10. اتباع استراتيجيات بيئية تهتم في حماية الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي والمدعومة من قبل المنظمات الدولية والعربية.

11 . تعزيز التعاون والشراكة بين العراق ومؤسسات التمويل الدولية الداعمة لبرامج واهداف التنمية المستدامة.
12. تشجيع السياسات الداعمة لتنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع دول الجوار ودول العالم الآخر من خلال السعي للانضمام إلى التكتلات والمؤسسات المعنية بهذا الخصوص
13. دعم وتشجيع السياسات التي تدعو للنهوض بدور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي والدولي .

5. الاستنتاجات والتوصيات

5-1- الاستنتاجات

1. يعد التعاون الدولي من أهم الأدوات التي يمكن أن تؤثر على التنمية المستدامة في العراق، حيث يلاحظ إن نتائج التعاون بين العراق والدول العربية على التنمية المستدامة لم تكن بالمستوى المطلوب . ويمكن أن يسهم التعاون الدولي بقدر معين في معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، مثل العجز في الموارد المحلية أو العرض الكلي للسلع والخدمات.
2. إن التعاون الدولي يعد من البدائل الحديثة التي تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر استخدام وسائل عديده كالتجارة الخارجية والاستثمار والمساعدات الانمائية وغيرها من الوسائل.
3. ان اتباع المنهج التعاوني بصوره وأشكاله المختلفة سوف يؤدي إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق ودعم النمو المستدام وتبادل الخبرات والمعارف و محاربة الجرائم واحتواء الازمات بين العراق والدول العربية.
4. كان للجهود التعاونية المشتركة بين العراق والدول العربية دوراً ايجابياً في التصدي للمشاكل البيئية ووضع الحلول المناسبة إلى معالجتها عبر ربط المبادرات الوطنية مع المبادرات الإقليمية الدولية.
5. يمكن للعراق ان يستفاد من تجارب بعض الدول العربية من خلال الاخذ بالجوانب الإيجابية للأنماط التنموية التي اتبعتها تلك الدول وأسهمت في تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي استطاعت ان تنوع اقتصاداتها من خلال تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار

5-2 التوصيات

1. ضرورة قيام العراق بتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي والعربي من خلال العمل على عقد شراكات تعاونية في المجالات كافة ولاسيما التي تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.
2. العمل على تطوير القوانين الخاصة بتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق والعمل على رفع القيود ومنح الحوافز اللازمة لاستقطابها.
3. العمل على تعزيز التعاون التجاري بين العراق والدول العربية المجاورة من خلال عقد الشراكات التجارية وإنشاء المناطق الحرة
4. اعداد كوادر وطنية كفؤة من وزارتي التخطيط والمالية معنية بالتعامل مع ملف التعاون الدولي وتطوير كوادر وزارة التخطيط ولاسيما دوائر التعاون الدولي والقطاعات والاستثمار الحكومي.

Sources and references:

1. Hilal Idris Majeed, Sustainable Development and Good Governance, University of Mosul, Journal of the Regional Studies Center, 2011.
2. . Muhammad Mustafa, "The Impact of Internal Jurisdiction Limits on the Role of the United Nations in the Economic and Social Fields of States," *Al-Siyasa Al-Dawla* Journal, Issue 12, July 1994.
3. . Mayeh Shabib Al-Shammari, "The Future of Economic Integration between Iraq and Neighboring Countries: A Foresight Perspective," *Journal of the Center for Studies*, College of Administration and Economics, University of Kufa, Issue (1), 2023.
4.
5. Mohamed Abdel Shafie, Globalization and Technology, Al-Ahram Economic Book, Cairo, 2002.
6. Masoud Ibn Mouiza, The Role of Tourism in Promoting Sustainable Development Goals According to World Tourism Organization Reports, World Journal of Economics and Business, Volume 4, Algeria, 2018.
7. Abdel Qader Mohamed Abdel Qader Attia, Contemporary Economic Issues, Department of Economics, Faculty of Commerce, Alexandria University, 2004.
8. . Othman Mohamed Ghleim and Magda Abu Zant, Sustainable Development (Its Philosophy, Planning Methods, and Measurement Tools), First Edition, Safa Publishing and Distribution House, 2nd Edition, Amman, 2010.

9. . Othman Muhammad Ghaleem and Majda Abu Zant, Sustainable Development: Its Philosophy, Planning Methods, and Measurement Tools, Dar Safa for Publishing and Distribution, 1st Edition, Jordan, 2007.
10. Aisha Mishal Abdullah, Foreign Investment Flow, External Borrowing, and Deepening International Economic Cooperation, Higher Institute for Administrative Services, Kuwait, 2019.
11. . Al-Issawi Ibrahim, Development in a Changing World: A Study of the Concept of Development and its Indicators, First Edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2000.
12. . Gerard Korter, Dictionary of Legal Terms, Second Edition, Majd University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2009.
13. . Ahmed Yousef Keitan, Iraq and Jordan: A New Journey in Joint Economic Cooperation, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, 2019
14. . Al-Imam, Muhammad Mahmoud, Global Integration Experiences and Their Implications for Arab Integration, Center for Arab Unity Studies, 1st ed., Beirut, 2004
15. Breuer, A., Janetschek, H., & Malerba, D. Translating sustainable development goal (SDG) Interdependencies into policy advice: Sustainability. Bonn, Germany: MDPI German Development Institute (DIE) 2019
16. Cyrus Rustomjee, developing the blue economy in Caribbean and others small stats,2016 Op.cit
17. Mensah, J., & Enu-Kwesi, F. Implication of environmental sanitation management in the catchment area of Benya Lagoon, Ghana. Journal of Integrative Environmental Sciences, VOL. 16, NO1 . 2018
18. Saner, R., Yiu, L., & Nguyen, M. Monitoring the SDGs: digital and social technologies to ensure citizen participation, inclusiveness and transparency. Development Policy Review, Wiley. 20194.
19. The Iraqi Monitor, Areas of Trade Volume and Joint Investments between Iraq and Egypt, available at https://rased
20. . Laith Al-Jundi, Jordan's Electricity Interconnection Line with Iraq, to be operational in June 2023, available at https://www.aa.com.tv
21. Areej Alaa El-Din, Qatari Investments in Iraq: Expanding Strategic Relations is Part of the Middle East Council on International Affairs Case, 2024, https://mecouncil.org
22. . Iraqi Ministry of Trade, Electronic Portal, Iraq and the UAE Sign a Memorandum of Understanding on Environmental Cooperation, https://mot.gor.iq
23. Saudi-Iraqi Coordination in the Field of Joint Trade Exchange, 2022, https://okaz.com.sa
24. Ali Karim Dhahab, Door-to-Door: A New Gateway for Linking Iraqi and Jordanian Economic and Trade Sectors, 2022, https://www.aljazeera.net
25. . Iraqi News Agency: Iraq and Tunisia Sign Cooperation Memoranda to Promote Sustainable Development, 2024, https://www.ina.iq
26. KUNA, Iraqi Government Signs Scientific and Cultural Exchange Agreement with Egypt, 2004, https://www.kuna.net.kw
27. Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), https://sapecang.org
28. Gulf Cooperation Council (GCC) Electrical Interconnection Project Enters Implementation Phase, 2023, https://alttaga.net
29. World Bank Group, Supporting Higher Education in Iraq by Strengthening its Link to the Labor Market, 2022, https://albankaldawli.org
30. . Iraqi Council of Representatives, Law Ratifying the Environmental Agreement between Iraq and Kuwait, 2015, https://archive3.parliament.iq
31. Ministry of Finance, Economic Department, The Agricultural Sector in Iraq: Reasons for Deficiencies and Reform Initiatives, available at https://www.mof.gov.iq
32.